القطاع الزراعي في ظل التحولات الدولية

شهدت السنوات الأخيرة العديد من المتغيرات على كافة الصعد المحلية والعربية والعالمية، وأهمها القفزات النوعية في مجال المعلوماتية وبروز ظاهرة العولمة والتوجه نحو تحرير التجارة ، مما يتطلب دراسة هذه المستجدات ومعرفة آثارها الإيجابية والسلبية وتطوير آليات العمل لتتواكب مع هذه المتغيرات والحفاظ على سيادتنا الوطنية ولتحقيق الفوائد والحد من الخسائر بشكل عام خاصة فيما يتعلق بالتبدلات الواسعة التي تطرأ على الاقتصاد العالمي التي أثرت على الدول النامية ومنها سورية



وهذا الوضع يستوجب دراسة المستجدات ووضع استراتيجيات وسياسات واضحة المعالم ضمن إطار مؤسسي محدّث وعصري .

إن تحقيق التطور المستقبلي في القطاع الزراعي لابد أن يستند الى توجهات جديدة تتسم بالعديد من النقاط كالتحول من الهدف السابق (تحقيق الاكتفاء الذاتي) الى هدف أكثر شمولية وهو الأمن الغذائي المستدام وذلك بالاستمرار في دعم السلع الاستراتيجية، وبزراعة المنتجات ذات الميزة النسبية وزيادة قدرتها التنافسية في الاسواق الداخلية والخارجية لزيادة دخول المنتجين وضمان القدرة على استيراد مستلزمات الانتاج التي تساهم في زيادة الانتاج المحلي كماً ونوعاً .

تجدر الاشارة الى أهمية تطوير فعاليات التسويق والتصنيع للاستفادة من القيمة المضافة وزيادة ريعية المنتجات الزراعية ، والاستمرار بتحقيق الاهداف السابقة مع مجموعة من التعديلات الاقتصادية والمؤسسية: كاعتماد المنهج التدريجي في عملية التكيف للملاءمة مع الاوضاع المستجدة في المنطقة والعالم لتفادي أية انعكاسات سلبية على الانتاج والتركيز على توطين التقانات الحديثة المتطورة ، وعلى أهمية تعديل بعض التشريعات والقوانين بما يتواكب مع التوجهات الجديدة في التطوير والتحديث ، واستكمال إعفاء المنتجات الزراعية من كافة الضرائب والرسوم مثل ضريبة الانتاج الزراعي ..... إضافةً إلى تأسيس نظام معلومات عن الاسواق الخارجية وتطوير الشركات والمؤسسات التسويقية لكافة القطاعات لزيادة فرص التصدير والتركيز على التنمية الرأسية نظراً لمحدودية الموارد الطبيعية ، وتحديد أدوار القطاعات المختلفة في عملية التنمية الزراعية بحيث تؤدي مهامها بالشكل الأمثل .

أمام هذا التحول السريع والمستمر لمظاهر الحياة ومتطلباتها يستوجب على كل فرد إطلاق مواهبه وقدراته لإنتاج المزيد والمزيد من الخبرات المادية والروحية لرفع شأن الوطن ومواطنيه .